مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

ورقة سياسات:

# طرق الاختيار الديمقراطي لمرشحي الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة

أيلول/سبتمبر 2020

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة سياسات:

# طـــــرق الاختـيـــار الديمقراطـي لمرشـحي الأحـــزاب السياسيـــة فـي الانتخابات العامة

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2020/12/5062)

مركز القدس للدراسات السياسية
ورقة سياسات: طـــرق الاختـيـار الديمقراطي لمرشحي الأحـزاب السياسـيـة فـي الانتخابـات العامـة /مركـز القـدس للدراسـات السياسـية.- عمَـان: مركـز القـدس للدراسـات السياسـية، 2020.
(32) صفحة
ر.إ: 2020/12/5062

الواصفات:/الأحزاب السياسية//الانتخابات//المشاركة السياسية/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أيّ جهة حكومية أخرى.

(ردمك): ISBN 978-9957-427-83-2

تصميم وإخراج:
darfan.com

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

ورقة سياسات:

# طرق الاختيار الديمقراطي لمرشحي الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة


إعداد:

مركز القدس للدراسات السياسية



أيلول/سبتمبر 2020

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

# فهرس المحتويات


المقدمة 7

مشكلة الورقة 8

أولاً: العوامل المؤثرة في تحديد طريقة اختيار الحزب لمرشحيه 9

ثانياً: طرق اختيار الأحزاب الأردنية لمرشحيها في الانتخابات العامة ..... 11

(أ) الهيئات القيادية هي صاحبة القرار النهائي في ترشيح الأعضاء ..... 11

(ب) محددات للأحزاب الأردنية في اختيار مرشحيها للانتخابات العامة وخاصة البرلمانية ..... 12

ثالثاً: أمثلة إقليمية ودولية على اختيار الأحزاب لمرشحيها للانتخابات ..... 14

(1) اختيار المترشحين عن طريق الانتخابات التمهيدية (Primaries) ..... 14

(2) اختيار مرشحي الحزب وفق أحكام قانوني الأحزاب والانتخاب ..... 17

(3) اختيار مرشحي الحزب بالاستناد إلى قرار مركزي ..... 19

(4) اختيار مرشحي الحزب بطريقة ديمو-مركزية ..... 20

رابعاً: طرق وبدائل لاختيار مرشحي الأحزاب للانتخابات 24

خلاصات وتوصيات عامة 27

المراجع 30

# المقدمة:

منذ عودة الحياة الحزبية والبرلمانية في الأردن عام 1989، وصدور أول قانون للأحزاب بعد ذلك عام 1992، بدأ تسجيل وتأسيس الأحزاب السياسية، إلى أن وصل عددها حالياً في عام 2020، بعد اختفاء بعضها واندماج بعضها الآخر، إلى 48 حزباً سياسياً، إلا أن المشاركة الانتخابية للغالبية العظمى من هذه الأحزاب تعد غائبةً ويصعب تقييمها من حيث الترشح وعدد المقاعد، نظراً لعدة عوامل منها ما يتعلق بالبيئة التشريعية والعوامل الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بضعف الأحزاب السياسية وتراجع قدرتها على تقديم مرشحين بهوية حزبية، وبالتالي تراجع الاهتمام بتوفير آليات لتقديم مرشحين حزبيين للانتخابات نظراً لضعف الحياة الحزبية برمتها. وباستثناء قلة قليلة من الأحزاب لديها حضور وتقاليد في العمل الحزبي، فإننا نرى أحزاباً يستأثر قادتها بعملية الترشح للانتخابات.

في ظل هذه المعطيات، تُحاول هذه الورقة تسليط الضوء على إشكالية استعداد الأحزاب الأردنية للانتخابات والعوامل المؤثرة في هذا الاستعداد، وتسليط الضوء على تجارب حزبية إقليمية ودولية من شأنها تقديم مقترحات وحلول تنهض بحضور الأحزاب الأردنية في الانتخابات.

# مشكلة الورقة:

تعتبر الانتخابات النشاط الأهم في حياة الحزب السياسي، بالنظر إلى أن قدرة الحزب على ترجمة برنامجه الذي يلتقي أعضاء الحزب وأنصاره حوله، تتوقف على مدى ما يحققه من نجاح في الانتخابات، وما يحرزه من تمثيل في المجالس المنتخبة، النيابية والبلدية واللامركزية، وفي مقدمتها مجلس النواب باعتباره المدخل لتداول تشكيل الحكومات والمشاركة فيها.

ولأن الانتخابات البرلمانية تمر حكماً بعملية الترشح لعضوية المجلس النيابي، لذا ينبغي أن تحتكم هذه العملية لمعايير الديمقراطية والنزاهة والشفافية، من أجل أن يرشح الحزب أفضل كوادره التي لديها القدرة على تمثيله، والدفاع عن برنامجه، وصاحبة الفرص القوية بالفوز.

لهذا يكون الحزب أمام اختبار حقيقي لدى اختيار مرشحيه، إذ كيف يمكن أن يكون الحزب مقنعاً لجميع من يرغب من أعضائه في الترشح بأن الطريقة التي اعتمدها لاختيار مرشحيه عادلة، ونزيهة، وموضوعية أيضاً، أي تخضع لمعايير يمكن قياسها أو التوافق حولها؟

والسؤال المطروح هنا، هو لماذا لا يوجد لدى الأحزاب الأردنية نصوص مكتوبة في أنظمتها الداخلية تشرح كيف يختار الحزب مرشحيه للانتخابات، وما هي المعايير التي يعتمدها؟ فهل المسألة هي مسألة غياب التقاليد في هذا المجال، أم أن القيادات الحزبية تفضل أن يبقى المجال مفتوحاً أمامها لتقدير الموقف بحسب الظرف والتوقيت والحالة؟

البعد الآخر في أهمية اختيار الحزب لمرشحيه وفق أسس ديمقراطية، يتمثل في أن هذه العملية ليست شأناً خاصاً بالحزب، بل هي قضية تهم المجتمع الذي لديه مصلحة في أن يكون المترشحون من الأحزاب ثمرة خيار ديمقراطي، لأن هذا يُحسّن من سوية أعضاء المجلس النيابي. ويمكن ملاحظة أن هناك انتقادات عديدة تُوجّه للأحزاب لضعف الديمقراطية الداخلية فيها، وبالتالي فالحزب الذي يُثبت أنه يعتمد أسساً ديمقراطية في اختيار مرشحيه للانتخابات، منصوصاً عليها في برامجه، ويُطبّقها في الممارسة العملية، فإنه يقدم نموذجاً ديمقراطياً للمجتمع، يُكسبه الاحترام، ويُكسبه المزيد من الأعضاء والأنصار، ويكون بذلك قد أسهم في تعزيز التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية.

# أولاً: العوامل المؤثرة في تحديد طريقة اختيار الحزب لمرشحيه

إن الموضوع الرئيس الذي نحن بصدده، هو عملية اختيار المرشحين داخل الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات العامة على اختلاف مستوياتها. وعملية الاختيار هي الطريقة التي يعتمدها الحزب في تحديد من ستُدرج أسماؤهم على قوائم المرشحين للمنافسة في الانتخابات، ويحكم هذه الطريقة مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر لدى المرشحين، وفي الإجراءات والخطوات الداخلية، وصولاً إلى تحديد قائمة المرشحين النهائية للانتخابات.

وفيما يلي أبرز العوامل التي تؤثر في آليات الاختيار للمرشحين الحزبيين:

1. **الأنظمة الانتخابية:** تلعب الأنظمة الانتخابية دوراً هاماً في تحديد آليات اختيار الأحزاب لمرشحيها للانتخابات، ومن المعروف أن هناك ثلاثة أنواع رئيسة من الأنظمة الانتخابية، هي:

- **النظام الأغلبي:** هو النظام الذي يفوز فيه بالانتخابات المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، حيث يكون للناخب صوت واحد فقط، وهذا النوع من الأنظمة الانتخابية يساعد في إيصال المرشحين وفق ما يتمتعون به من شعبية وخصائص فردية في دوائرهم، ويؤخذ على هذا النظام أن الخاسر قد لا يفصله عن الفوز سوى عدد قليل من الأصوات، ومع ذلك فهو خاسر، والنظام البريطاني هو أشهر الأمثلة على هذا النظام، حيث يظهر حزبان رئيسان؛ الحزب الفائز، والحزب الذي يحل في المرتبة الثانية، فيكون حزب المعارضة.

- **نظام التمثيل النسبي:** هو نظام انتخابي يُعطي القوائم المتنافسة عدداً من المقاعد في المجلس المنتخب يتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها في الدائرة الانتخابية. وتوجد عدة طرق لاحتساب فوز القوائم، منها الباقي الأعلى (Largest Remainder)، وسانت لاقي (Sainte-Laguë)، ودي هونت (D'Hondt)، وغيرها. كما أن أنظمة التمثيل النسبي تعتمد غالباً نسبة حسم لاستبعاد القوائم الضعيفة، وحصر توزيع المقاعد بين القوائم الأقوى. وكلما كانت نسبة الحسم مرتفعة، كان ذلك لصالح القوائم القوية.

وهناك نوعان من القوائم النسبية: القوائم المغلقة والقوائم المفتوحة، أما المغلقة فهي التي يصوت لها الناخب كقائمة، ولا يصوت لأعضاء فيها، ذلك لأن ترتيبها يتم مُسبقاً من قِبل القائمين عليها أو الحزب السياسي المُشكل لها في حال كانت قائمةً حزبية، أما بالنسبة للقائمة المفتوحة، فالناخب يقوم باختيار من يرغب بالتصويت له من داخل القائمة، وبالتالي يتحكم الناخبون بفرص الفوز للأسماء المرشحة ضمن القائمة. وتعد أنظمة التمثيل النسبي الأفضل بالنسبة للأحزاب السياسية، لأنها تعكس نفوذ الحزب في أوساط الناخبين، وتتم ترجمة ذلك بمقاعد في المجلس المنتخب.

ويلعب تصميم الدائرة الانتخابية في نظام القوائم النسبية دوراً مهماً في النتائج التي يمكن أن تحصل عليها الأحزاب السياسية، فالدائرة الوطنية على مستوى الدولة ككل أكثر إيجابيةً بالنسبة للأحزاب السياسية، حيث تمنح الفرصة للأحزاب لتوظيف حضورها في كافة المناطق، ما يعزز من النشاط الانتخابي داخل الحزب على صعيد الترشح، ويُفسح المجال لمكاتب الحزب وفروعه للعب دور أكبر في اختيار المرشحين أو اقتراحهم وفقاً للآلية المتبعة في الاختيار من جانب الحزب.

- **النظام المختلط:** هو النظام الذي يجمع بين النظامين الأغلبي والتمثيل النسبي، بحيث يُحدد مجموعة من المقاعد تتم المنافسة عليها بالنظام الأغلبي، ومجموعة أخرى وفق نظام التمثيل النسبي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك في الأردن النظام الانتخابي الذي جرى بموجبه انتخاب مجلس النواب السابع عشر عام 2013.

**2. تمويل الحملات الانتخابية:** يلعب الجانب المالي دوراً هاماً في حجم مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات، من حيث عدد المرشحين والقوائم المنوي تشكيلها للمشاركة في الانتخابات. كما أن تمويل الحملات يساهم في الترويج للمرشحين والأحزاب، ويختلف مستوى هذا الترويج من حملةٍ إلى أخرى تبعاً لحجم التمويل المرصود، وهناك نوعان من التمويل، التمويل العام والتمويل الخاص، أما التمويل العام فهو تمويل مباشر يُقدم كدعم حكومي للأحزاب، وآخر غير مباشر من خلال استخدام وسائل الإعلام الرسمية أو الاستفادة من الفضاء العام لأغراض الدعاية الانتخابية، وتنظيم المهرجانات الانتخابية.

أما التمويل الخاص، فهو يشمل التبرعات التي يتلقاها الحزب والاستثمارات الخاصة بالحزب والأموال الخاصة بالمرشحين، إضافة لإمكانية الحصول على قروض لتمويل الحملات الانتخابية، وفي هذا الجانب، قد تلعب القدرة المالية للمرشحين دوراً في منحهم فرصة الفوز، فيما تتراجع فرص القوائم والمرشحين غير المقتدرين مالياً.

# ثانياً: طرق اختيار الأحزاب الأردنية لمرشحيها للانتخابات العامة

يوجد تباين في الحالة الأردنية في طرق الأحزاب اختيار مرشحيها للانتخابات، لكن هذه التباينات محدودة، وفيما يلي أبرز ملامح طرق الاختيار هذه:

### (أ) الهيئات القيادية هي صاحبة القرار النهائي في ترشيح الأعضاء.

تتراوح الهيئات القيادية صاحبة القرار النهائي في تحديد مرشحي الحزب ما بين القيادة التنفيذية اليومية (المكتب السياسي، أو ما يعادله من حيث الوظيفة)، وما بين الهيئات التي تمثل برلمان الحزب أو السلطة العليا في الفترة ما بين مؤتمرين (اللجنة المركزية أو ما يعادله من حيث الوظيفة). لكن القرار النهائي الذي تتخذه الهيئة القيادية المعنية، ليس قراراً فوقياً، بل يسبقه خطوات قبل أن يصل إلى وجهته النهائية هذه. وتتمثل هذه الخطوات بمرحلتين أساسيتين؛ مرحلة أوليّة، ومرحلة وسيطة.

**المرحلة الأولية:** هي مرحلة المناقشة الأولى لموضوع المشاركة في الانتخابات بما في ذلك المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها، واقتراح الترشيحات (حيث تُعطى الفرصة لمن يرغب بالترشح أو بترشيح غيره، ويشمل النقاش هنا اقتراح ترشيح أصدقاء، أو تشكيل ائتلاف مع طرف أو أطراف أخرى).

**المرحلة الوسيطة:** هي المرحلة التي يتم فيها فحص مدى جدية الترشيحات المقترحة، ومدى ملاءمتها من منظور المعايير المحددة، الشخصية والعامة. المعايير الشخصية تركز على المؤهل العلمي، الكفاءة، السمعة، الخبرة في العمل العام،...إلخ. أما المعايير العامة فهي تركز على النفوذ الاجتماعي (العشيرة، الحمولة، العائلة) للفرد، وتهتم بالتنوع قدر الإمكان وخاصة في حالة القوائم: مثل الجنس، الأصول، الديانة، الانتماء الاثني.

أما أهم أدوات فحص الترشيحات، فهي إما اللجوء إلى الهيئات الحزبية، وإما اللجوء إلى لجان متخصصة من داخل الحزب تتوافر لها الخبرة الانتخابية والفنية.

**في حالة الهيئات الحزبية:** تتمثل الهيئات الحزبية غالباً بمؤتمر الفرع في المحافظة، أو اجتماع لقيادة الفرع فيها.

**في حالة اللجان المتخصصة:** هناك نوعان أساسيان؛ نوع تأخذ فيه اللجنة على عاتقها إدارة العملية الانتخابية بشكل كامل، على مستوى جميع الدوائر الانتخابية. فهي تفحص جميع الترشيحات والتحالفات بالتنسيق مع لجان فرعية متخصصة أيضاً على مستوى الدوائر أو المناطق الجغرافية، كما أنها تتولى التحضير للحملات الانتخابية، ووضع الخطط لحشد الناخبين.

النموذج الآخر من اللجان المتخصصة، يتولى القيام بوظيفة رئيسة واحدة، تتعلق بتحديد المرشحين، فهذا النموذج تقوده شخصيات وازنة وخبيرة، وفي حالة القائمة الوطنية المغلقة كما في انتخابات عام 2013، فهي تضع علامات لكل شخص باستخدام معايير الترشح، ثم ترتب الأسماء في القائمة، ورغم أن تشكيلة اللجنة يراد بها أن تكون موضع ثقة من الأعضاء، إلا أن بعض الأعضاء قد لا يقبلون بالنتائج لأنها تضعهم في موقع لا أمل لهم فيه بالفوز.

الهيئات القيادية لا توافق دائماً على المقترحات التي تصلها بخصوص الترشيحات، بل تجري مراجعة تتضمن إعادة النظر ببعض الأسماء بنسب متفاوتة.

## (ب) محددات للأحزاب الأردنية في اختيار مرشحيها للانتخابات العامة وخاصة البرلمانية.

### 1. نوع نظام الانتخاب.

يشكل نظام القائمة النسبية على مستوى الدولة (انتخابات 2013: جزئياً) التحدي الأكبر للحزب السياسي في اختيار مرشحيه للانتخابات النيابية، لأنه سيكون مضطراً للمفاضلة بين جميع مرشحيه على أسس تجمع ما بين المرتبة الحزبية، والكفاءة الشخصية، والثقل الاجتماعي، والقدرة المالية. بينما يختلف الوضع بدرجة أو أخرى إذا كان النظام الانتخابي من نوع آخر.

### 2. عدم استقرار أنظمة الانتخاب.

يردد الأردنيون بأنهم يطبقون في كل انتخابات نظام انتخاب مختلفاً. لكّن الأردن انتقل عملياً منذ الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي عام 1989 بين أربعة أنظمة رئيسة مختلفة، هي: نظام القائمة المفتوحة (وليس النسبية) الذي يعطي الناخب عدداً من

الأصوات يساوي عدد مقاعد الدائرة، ثم نظام الصوت الواحد (غير القابل للتحويل) بغض النظر عن عدد مقاعد الدائرة، والذي طُبق خمس مرات في انتخابات 1993، و1997، و2003، و2007، و2010، مع اختلافات واسعة على مستوى عدد الدوائر، وعدد المقاعد وتوزيعها، ثم جرّب الأردن النظام المختلط (ما بين الصوت الواحد والقائمة النسبية الوطنية المغلقة بحصة مقاعد عددها 27 مقعداً)، وأخيرا القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة، وعلى مستوى الدائرة في أكبر ثلاث محافظات (العاصمة، إربد، الزرقاء).

### 3. انعدام أو ضعف التنافسية بين الأعضاء الحزبيين على الترشح.

إن ضعف الأحزاب الأردنية بشكل عام يترتب عليه انعدام أو ضعف التنافسية بين الأعضاء الحزبيين. والتنافسية بين الأعضاء الحزبيين هي عنصر حاسم في فرض أنماط الترشيح. وفي الغالب، فإن أقوى أشكال التنافس، تكون في حالة القوائم لا سيما إذا كانت مغلقة.

ولعل من الطريف أن بعض العشائر الأردنية تمارس أنماط ترشح من بينها إجراء انتخابات داخلية لمعرفة أي المترشحين المتنافسين صاحب حظ أوفر، لتجنب ترشح أكثر من شخص من العشيرة نفسها حتى لا تفقد العشيرة فرصة الفوز بمقعد.

### 4. ضعف قدرة الأحزاب على تشكيل قوائم خاصة بها في ظل نظام انتخابي يشتمل على 23 دائرة، وتعدد الكوتات.

فالقائمة ضمن نظام الانتخاب الحالي يجب أن تتضمن ثلاثة أسماء على الأقل على مستوى المحافظة الواحدة، أو الدائرة في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد. ويمكن أن يصل عدد المرشحين في الدوائر صاحبة المقاعد الأكثر، بدون مقعد الكوتا النسائية، إلى 10 مقاعد في كل من البلقاء والكرك، وثمانية مقاعد في الزرقاء الأولى. وللقائمة مصلحة في ترشيح أعضاء للمقاعد المخصصة للكوتات (المسيحيون، الشركس والشيشان، والمرأة)، أما كوتا دوائر البادية الثلاث، فرغم أنها دوائر ديمغرافية مغلقة، أي مُخصصة لقبائل وعشائر محددة، إلا أنها تُعامل معاملة الدوائر الجغرافية.

# ثالثاً: أمثلة إقليمية ودولية على اختيار الأحزاب لمرشحيها للانتخابات

تأتي أهمية الاطلاع على مجموعة من التجارب الحزبية في العالم للتعرف على آلياتها وما تتبعه من طرق في ضوء أنظمتها الانتخابية لاختيار مرشحيها للانتخابات، خاصة أن هناك تجارب حزبية متطورة يمكن الاستفادة منها في تقديم مقترحات من شأنها تطوير الممارسات الحزبية في الأردن. وفيما يلي أبرز أربع طرق معتمدة على نطاق واسع في العالم.

## (1) اختيار المترشحين عن طريق الانتخابات التمهيدية (Primaries)

تعتمد هذه الطريقة على إجراء انتخابات داخل الحزب لاختيار مرشحي الحزب للانتخابات بشكل ديمقراطي، لكن ليس هناك مسطرة واحدة لتطبيق هذه الطريقة، بل مساطر متعددة، ونقدم فيما يلي عدداً من النماذج، بدءاً بالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأوسع شهرة على هذا الصعيد، ثم تجربة حركة التحرير الوطني الفلسطني "فتح" في التحضير لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتجربة حزب الليكود في التحضير لانتخابات الكنيست الإسرائيلي.

### (أ) الانتخابات الرئاسية الأمريكية

تمر الانتخابات الرئاسية الأمريكية بمراحل عدة، وتبدأ بالانتخابات التمهيدية على مستوى الأحزاب على النحو التالي:

- يقوم الأعضاء الراغبون بالترشح للرئاسة بالإفصاح عن رغبتهم بخوض سباق الترشح للفوز بثقة الحزب وتمثيله في الانتخابات، ويتم قبل الانتخابات، عقد عدد من المؤتمرات الحزبية في بعض الولايات يحضرها عدد محدد وتستمر لساعات محددة، يسعى المرشحون من خلالها إلى حشد التأييد، مع الإشارة إلى أن هذه المؤتمرات لا تحظى بالأهمية التي تحظى بها الانتخابات التمهيدية التي تُجرى على مستوى الولايات.
- أما في الانتخابات التمهيدية التي يقوم فيها أعضاء الحزب باختيار مرشحهم للرئاسة، فكلما زاد عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح، زاد عدد المندوبين الذين يحصل على تأييدهم، ويختلف عدد هؤلاء من ولاية إلى أخرى، حيث يتم تحديدهم بموجب معايير، منها عدد السكان في الولاية، وتصوت، في ما يُعرف بالثلاثاء الكبير، الولايات التي تضم أكبر عدد من المندوبين.
- بعد انتخاب المندوبين لكل مرشح من مرشحي الحزب، يبدأ التحضير لمؤتمر الحزب الذي يتم فيه اختيار المرشح الأوفر حظاً والحاصل على أكثر من 50% من أصوات المندوبين،

وفي حال تعذر ذلك بسبب عدم تفوق أو بروز أي من المرشحين، يتم إجراء عملية تصويت ثانية يُشارك فيها إضافة للمندوبين المنتخبين، المندوبون الكبار، وهم من كبار قيادات الحزب السابقين والحاليين، ليتم بعد ذلك اختيار المرشح الذي يُمثل الحزب.

عقب انتهاء التنافس في الولايات بين مرشحي الحزب الواحد، تبدأ المرحلة الأخيرة والأهم بين مرشحي الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مع احتمالية وجود مرشحين آخرين، إلا أن التنافس الحقيقي يكون بين مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

تجري عملية الانتخاب بصورة غير مباشرة من خلال ما يُعرف بالمجمع الانتخابي الذي يضم 538 مندوباً عن الولايات الأمريكية الخمسين ومقاطعة كولومبيا (واشنطن)، ويُشار إلى أن المندوبين أو ما يُعرف بكبار الناخبين، هم ممثلون موالون للحزبين يتم انتخابهم في الولايات في وقت سابق، والمرشح الذي يحصل على الأغلبية في الولاية يكسب جميع أصواتها، والفوز بالرئاسة يتطلب الحصول على 270 صوتاً من أصل 538، وهي الأصوات الممثلة للولايات، ولكل ولاية عدد مساوٍ لعدد مقاعدها في الكونغرس (النواب والشيوخ)

على صعيد انتخابات الكونغرس، فإن اختيار المرشحين يجري عبر انتخابات تمهيدية تجري على مستوى الدائرة، حيث يتنافس مرشحو الحزب الواحد في الدائرة الانتخابية، ومن يحظى بأصوات الناخبين الحزبيين، يفوز بثقة الحزب ويمثله في الانتخابات للمنافسة على مقعد الدائرة.

### (ب) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" (انتخابات المجلس التشريعي)

في عام 2006، جرت الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق نظام مختلط يجمع بين النظام الأغلبي في الدوائر المحلية، والقائمة الوطنية النسبية، وفي هذا النظام اقتصرت الانتخابات التمهيدية في حركة "فتح" على الدوائر، أما القوائم النسبية فقد استأثرت القيادات بتحديد مرشحيها وترتيبهم، مع مراعاة الترتيب وفق ما يحدده القانون فيما يخص مواقع النساء في القوائم.

- أجرت حركة فتح انتخابات تمهيدية، وحددت شروطاً للراغبين بالترشح، وهي أن لا تقل فترة انتمائه للحركة عن 15 سنة، وأن لا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادلها، وأن لا يكون محكوماً بجنحة أو جناية، ولا توجد حوله شبهة فساد أو رشوة، ويتمتع بمسلكية جيدة وسمعة طيبة، ويمتلك ثقافة واسعة تؤهله للقيام بدوره في المجلس التشريعي، وأن تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في النظام الانتخابي للمجلس التشريعي، وأن يتعهد خطياً بقبول نتائج الانتخابات في حال عدم فوزه أو اختياره لخوض الانتخابات التشريعية، وأن يعمل في هذه الحالة لصالح المرشحين الفائزين، ولا يرشح نفسه للانتخابات التشريعية.
واشترطت الحركة على العسكريين الراغبين بالترشح تقديم طلبات إلى وزير الداخلية والحصول على موافقته. وأعلنت أنها ستفصل كل من يقوم بترشيح نفسه من أبناء الحركة خارج قوائمها.

- تبدأ الانتخابات التمهيدية بالإعلان عبر وسائل الإعلام بضرورة توجه من يرغب بالمشاركة في هذه الانتخابات لمكاتب الأقاليم في كافة المحافظات لتعبئة استمارات المعلومات الخاصة بالعضوية والتثبت منها من خلال اللجان المختصة، تمهيداً لطباعتها وتوزيعها على المراكز في المحافظات بعد إقرارها من لجنة حصر العضوية.
- بعد إغلاق باب حصر المشاركين بالانتخابات التمهيدية، يتم فتح باب قبول طلبات الترشح، ويلي عقب إغلاق باب قبول الطلبات مراجعتها وقبول من تنطبق عليهم شروط الترشح.
- تُجرى الانتخابات بإشراف لجان فرعية للانتخابات في كافة الدوائر، والتي تتولى متابعة إجراءات الانتخابات وفرز الأصوات، ثم إرسال النتائج للجنة المركزية واللجنة العليا للانتخابات لإقرار قوائم المرشحين. وتتابع اللجان الفرعية بالتنسيق مع اللجنة المركزية كافة الإجراءات المتعلقة بالحملة الانتخابية للمرشحين.

إن غياب التوافق كان حاضراً في انتخابات المجلس التشريعي 2006، حيث كان هناك احتجاجٌ من قِبل العديد من أعضاء حركة فتح، وجرت الانتخابات التمهيدية على مستوى المحافظة، حيث قامت كل محافظة باختيار عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد المخصصة، وقد يصل للضعف، ويتم تقسيمهم على القائمة الوطنية وعلى الدوائر المحلية، ونتيجة الاحتجاج على الانتخابات التمهيدية، قام مرشحون بخوض الانتخابات بشكل مستقل، ما أدى إلى تشتت الأصوات[1].

وقد سُجلت العديد من الحوادث في الانتخابات التمهيدية لحركة فتح نتيجة الخلافات التي كانت قد شهدتها الحركة، ومن صور الخلافات عدم التزام المرشحين بنتائج الانتخابات التمهيدية على الرغم من توقيعهم على تعهدٍ بالالتزام بذلك.

وقامت مؤخراً اللجنة المركزية لحركة فتح باعتبار الانتخابات التمهيدية مؤشراً شأنها شأن استطلاعات الرأي، وبالتالي سيتم التعامل معها باعتبارها غير مُلزمة عند اختيار قائمة المرشحين النهائية.

### (ج) حزب الليكود (انتخابات الكنيست الإسرائيلي)

تعتمد إسرائيل في انتخابات الكنيست نظام التمثيل النسبي، ويشترط هذا النظام حصول الحزب على 3.25% من مجموع أصوات المقترعين على الأقل لضمان تمثيله في الكنيست الإسرائيلي، والذي يضم 120 عضواً، ومن يحصل على هذه النسبة التي تُعرف بعتبة التمثيل، أو نسبة الحسم، يضمن الفوز بأربعة مقاعد. ويتم احتساب المقاعد وفقاً للنسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها القائمة، مع الإشارة إلى أن القائمة الانتخابية مغلقة، ويمكن أن تضم ائتلافاً من أحزاب أو أحزاب وشخصيات، إضافة إلى أنه يمكن تشكيل قوائم غير حزبية.

(1) وفق ما أوضحه الخبير الدولي في الأنظمة الانتخابية د. طالب عوض في مقابلة معه بتاريخ 24 حزيران 2020.

ينتخب حزب الليكود الحاكم في إسرائيل قائمته الانتخابية بطريقتين؛ مباشرة من جانب الأعضاء، وغير مباشرة من خلال اللجنة المركزية. فيما يخص الآلية المباشرة، يقوم أعضاء الحزب باختيار من يرغبون بإيصالهم للكنيست، ويحددون موقعهم في القائمة الوطنية مع وجود بعض القواعد التي تتمثل بما يلي:

- رئيس الحزب الذي يتم انتخابه من جانب أعضاء الحزب، لا يخوض انتخابات تمهيدية ويترأس قائمة الحزب بشكل تلقائي.
- في حال خاض أي عضو كنيست سابق أو حالي الانتخابات التمهيدية يُنافس في القائمة الوطنية على المراتب 2 إلى 18، 20، 23-24، 35 وما فوق.
- أعضاء الحزب الذين يشاركون في الانتخابات التمهيدية يقومون باختيار 12 مرشحاً مفضلاً لديهم (من 73 مرشحاً للقائمة الوطنية)، ويتم ترتيب المرشحين بحسب عدد الأصوات الإجمالي الذي يحققونه.
- يتم تخصيص مواقع للنساء ضمن المراتب الـ 35 الأولى داخل القائمة، وهي: 10، 20، 25، و31، ويتعين أن يكنّ عضوات سابقات أو حاليات في الكنيست، باستثناء المرتبتين 25، و31، حيث يُشترط أن تكون المرة الأولى التي يترشحن فيها لعضوية الكنيست.

بالنسبة للآلية غير المباشرة، يتم انتخاب مجموعة من المرشحين يُضافون لقائمة المرشحين كممثلين لمجموعات داخل الحزب، وكذلك ممثلين إقليميين من جانب اللجنة المركزية للحزب. ومن جهة أخرى، يجوز لرئيس الحزب اختيار مرشحين للمراتب 19 و21 في القائمة.

يظهر من خلال ما سبق، أن هناك عدداً كبيراً من الضوابط التي تحكم وتتحكم بمخرجات الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود، إضافة إلى نفوذ وتأثير اللجنة المركزية على شكل القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات.

## (2) اختيار مرشحي الحزب وفق أحكام قانوني الأحزاب والانتخاب

### التجربة الألمانية:

تتميز ألمانيا في أنها تفرض على أحزابها مساراً محدداً لاختيار مرشحيها للانتخابات البرلمانية (البوندستاغ)، ينص عليه قانون الأحزاب السياسية، ويُحدد معالمه قانون الانتخابات.

وتُجرى الانتخابات في ألمانيا وفق نظام التمثيل النسبي، حيث يمتلك الناخب صوتين؛ يمنح الصوت الأول لمرشح في دائرته الانتخابية المحلية، ويمنح الصوت الثاني لقائمة نسبية على مستوى الولاية، ويجب أن تحصل القائمة على نسبة حسم مقدارها 5% من مجموع الأصوات المقترعة حتى تشارك في اقتسام المقاعد الفائزة في البرلمان، وتقسم مقاعد البرلمان، وعددها 598 مقعداً في حدها الأدنى، مناصفة بين الدوائر المحلية والقائمة النسبية.

يتم احتساب مقاعد الأحزاب الفائزة في خطوتين؛ الأولى ذات علاقة بالمقاعد التي يحصل عليها في الدوائر المحلية، والثانية ذات علاقة بحصته المساوية للنسبة المئوية من الأصوات التي حصلت عليها قائمته. فمثلاً إذا حصل حزب ما على 15 مقعداً عن طريق الانتخاب الفردي المباشر، و20 مقعداً عن طريق القائمة النسبية، تحسب له كل المقاعد الأولى، ويختار الحزب الفارق بين الفائزين بالفردي وبالقائمة، وهو خمسة مقاعد يختارهم من قائمته بحسب تسلسل ورودهم فيها، وفي الحالات القليلة التي يفوز فيها حزب ما بعدد من المقاعد الفردية أكثر من حصته النسبية في القائمة، تحتسب له فقط المقاعد الأولى التي يطلق عليها المقاعد المعلقة، وكثيراً ما تؤدي هذه الطريقة في حساب الأصوات والمقاعد الفائزة إلى زيادة عدد أعضاء البرلمان عن العدد الأصلي المقرر.

وتنظم الانتخابات التشريعية الألمانية كل أربع سنوات. وتضطر الأحزاب إلى الدخول في ائتلافات حكومية عندما لا يحصل حزب ما على أغلبية مريحة تؤهله تشكيل الحكومة. ويختار أعضاء الائتلاف الحاكم المستشار الذي يتولى رئاسة الحكومة، حيث لا يتم انتخاب المستشار من قبل الناخب الألماني، ويكون المستشار هو رئيس الحزب الحاكم.

تحرص ألمانيا على ضمان تطبيق الديمقراطية على كافة المستويات، حيث يشترط قانون الأحزاب على الأحزاب السياسية تشكيل قوائم المرشحين عبر الاقتراع السري، حيث تُنظم آليات هذا الاقتراع بموجب قانون الانتخابات. وبموجب القانون، يتم شطب الأحزاب التي يمر ستّ سنوات على عدم مشاركتها في الانتخابات، سواء انتخابات البرلمان الاتحادي أو على مستوى الولايات.

ويضع قانون الانتخاب الاتحادي في ألمانيا مظلة إجرائية لطرق اختيار المرشحين، حيث يشترط أن يتم اختيار المرشحين من خلال الأعضاء الحزبيين الذين يحق لهم التصويت في الدائرة الانتخابية أو عبر الهيئة التمثيلية التي تُعرف بالجمعية العمومية أو جمعية المندوبين على مستوى الدائرة الانتخابية أو الولاية، ويتوجب تقديم محضر يوضح مجريات عملية اختيار المرشح للدائرة المحلية، شاملاً مكان الاجتماع، والزمان، وعدد الأعضاء الحاضرين الذي شاركوا في الاقتراع السري لاختيار المرشح، وغير ذلك، للتأكد من سلامة الاختيار وديمقراطيته.

تضع الأحزاب السياسية جملة من المعايير والاشتراطات للترشح، حيث يجب أن يتمتع المرشح بالخبرة السياسية والقدرة على تقديم برنامج الحزب، إضافة للمقومات الشخصية، والقُرب من جمهور الناخبين، خاصة في الدوائر المحلية.

وبصورة عامة، وتنفيذاً للخطوط الإجرائية التي ينص عليها قانون الانتخاب الاتحادي، وقانون الأحزاب، تعقد الأحزاب السياسية مؤتمرات حزبية في الولايات لاختيار

المرشحين، وعادة ما يتم ترشيح عدد من قادة الأحزاب، وعلى الأحزاب أن تُرسل إخطاراً يُفيد برغبتها بالمشاركة في الانتخابات، كما أنها تُجري هذه الانتخابات التمهيدية في وقت مبكر ليتسنى للمرشحين البدء بحملاتهم الانتخابية، وبالنسبة للأحزاب الجديدة، فهي تحتاج إلى توقيع واحد بالألف من الناخبين، بما لا يزيد عن 2000 توقيع ليتسنى لها الترشح، أما الشخص المستقل الراغب بالترشح فيحتاج إلى 200 توقيع.

إن طرق اختيار المرشحين يُحددها قانون الانتخاب ويشير إليها قانون الأحزاب لضمان تطبيق الأسس الديمقراطية المعتمدة، وبالتالي ينحصر الاختلاف بين الأحزاب في طرق اختيار المرشحين، في تمثيل النساء والمهاجرين وغيرها من الجوانب المتعلقة بشكل القائمة. فالحزب الديمقراطي المسيحي، يشترط أن تكون هناك سيدة من ضمن كل ثلاثة مرشحين، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، أقرّ في إحدى السنوات ضرورة أن يكون 40% من التفويضات لأحد الجنسين.

## (3) اختيار مرشحي الحزب بالاستناد إلى قرار مركزي

تستأثر القيادة العليا في أحزاب الأطر التقليدية في تونس[2] بتعيين أو تزكية المرشحين، استناداً لمعايير القرابة، أو الولاء، أو النفوذ المالي، وتُصنّف هذه الأحزاب كأحزاب غير ديمقراطية، تعيش على أطلال المربعات القديمة، ومن الأمثلة على الآلية التي تختار بها هذه الأحزاب مرشحيها:

### الحزب الدستوري الحر

- يُفتح باب الترشح على قوائم الحزب لكل من يرغب بذلك، مع ضرورة تقديم ملخص سيرة ذاتية يوضح الخبرة السياسية والحالة الاجتماعية والمهنية والأكاديمية. وتُقدم للمكاتب الجهوية التي تُعد بها تقريراً يدون إبداء الرأي يُرفع للديوان السياسي في الحزب.
- يجتمع الديوان السياسي للنظر في الترشيحات، واعتماد من تنطبق عليهم مجموعة من المعايير الانطباعية التقديرية؛ أهمها التاريخ النضالي للمرشح في صفوف التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل قضائياً بعد الثورة، والتاريخ السياسي لعائلة المرشح، وخلوّه من انتماء أي فرد من العائلة للاتجاه الإسلامي سابقاً ولحركة النهضة حالياً، إضافة إلى الوجاهة والقابلية الاجتماعية.
- يدعى المرشحون المقبولين أولياً بعد الفرز الأول لمقابلة رئيسة الحزب وعدد من أعضاء الديوان السياسي، حيث يتم اختبارهم فردياً عبر عملية مساءلة دقيقة.

(2) تُعد البرلمانية التونسية السابقة لمياء الدريدي، المصدر الرئيس للمعلومات حول كل من الحزب الدستوري الحر، وحزب التيار الديمقراطي، اللذين سيرد ذكرهما وطرق اختيار كل منهما لمرشحيه للانتخابات العامة، حيث شاركت بورقة عمل لها حول تجربة الأحزاب التونسية في اختيار مرشحيها في ورشة عمل عقدها مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور بعنوان "طرق الاختيار الديمقراطي لمرشحي الحزب في الانتخابات العامة: بتاريخ 25 تموز 2020.

- بعد أسبوع من المقابلة، تُعلن النتائج، ويُستدعى من نال موافقة الترشح لأداء قسم الولاء درءاً لخيانات ممكنة، أو تنسيق خفي مع أطراف سياسية أخرى، وكذلك لضمان عدم انتقاله إلى أي حزب آخر، في ظل انتشار ما يُسمى بظاهرة السياحة الحزبية في البرلمان التونسي.

## (4) اختيار مرشحي الحزب بالطريقة الديمو- مركزية

تمزج هذه الفئة من الأحزاب في اختيار مرشحيها ما بين طريقتين؛ ديمقراطية ومركزية، حيث تبدأ هذه الأحزاب باختيار مرشحيها للانتخابات بطريقة ديمقراطية، تقرر فيها الهياكل القاعدية للحزب أسماء المترشحين، ثم يلي ذلك عرض هذه الأسماء على قيادة الحزب التي لها الحق في إجراء بعض التعديلات إذا وجدت ذلك ضرورياً.

### أ. حزبا الاستقلال، والعدالة والتنمية المغربيان[3]:

تعد المغرب من الدول الملكية التي تشهد حراكاً حزبياً وديمقراطيةً متقدمة في المنطقة العربية، حيث ينتج عن الانتخابات التشريعية حكوماتٌ برلمانية، وبالتالي فالاهتمام الحزبي بتحقيق الفوز في الانتخابات يعد أولويةً لدى الأحزاب السياسية للمشاركة في السلطة، وعليه، تمثل آليات وطرق اختيار الأحزاب لمرشحيها في الانتخابات، مسألة على جانب كبير من الأهمية تستحق تسليط الأضواء عليها.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن المادة (120) من القانون التنظيمي المغربي الخاص بالأحزاب السياسية ينص على أنه يجب أن تكون طريق اختيار مرشحي الحزب لمختلف الاستشارات الانتخابية مبنية على مبادئ ديمقراطية.

وتؤكد المادة (22) من قانون الأحزاب أنه على كل حزب سياسي أن يلتزم بجملة من العناصر في اختيار مرشحيه ومرشحاته لمختلف العمليات الانتخابية، يأتي في مقدمتها: اعتماد المبادئ الديمقراطية والشفافية، وتقديم مرشحين نزهاء وأكفاء وأمناء قادرين على القيام بمهامهم التمثيلية.

وبالرغم من ذلك، فإن الكثير من الأحزاب في المغرب تُخفي تفاصيل آليات اختيار مرشحيها، ومن خلال استعراض طرق الأحزاب في اختيار مرشحيها، لوحظ اتساع صلاحيات قيادة الحزب في تقييم واختيار القائمة النهائية للمرشحين، وسعي معظم الأحزاب من مختلف الأطياف للتواصل مع المرشحين ذوي النفوذ العائلي والاقتصادي، أو ما يسمى بفئة الأعيان، لاستمالتهم للانضمام إلى قوائمهم المرشحة. ومن الأمثلة على طرق الأحزاب المغربية في اختيار مرشحيها:

(3) يُعدّ أستاذ القانون الدستوري المغربي البشير المتاقي، إلى جانب مصادر أخرى، المصدر الرئيس للمعلومات حول كل من حزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية المغربيين اللذين سيرد ذكرهما وطرق اختيار كل منهما لمرشحيه للانتخابات العامة، حيث شارك بورقة عمل له حول تجربة الأحزاب المغربية في اختيار مرشحيها في ورشة عمل عقدها مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور بعنوان "طرق الاختيار الديمقراطي لمرشحي الحزب في الانتخابات العامة: بتاريخ 25 تموز 2020

## حزب الاستقلال:

حزب الاستقلال هو حزب تاريخي قديم، ينص نظامه الأساسي[4] على حق العضو في الترشح باسم الحزب للمسؤوليات التمثيلية والسياسية، كما ينص على أنه يتم اختيار مرشحي الحزب لمختلف الاستشارات الانتخابية اعتماداً على مبادئ الديمقراطية الداخلية، ووفق الشروط المنصوص عليها في قانون الأحزاب السياسية، والنظام الداخلي للحزب.

يتعين على كل عضو في الحزب يرغب في الترشح أن يتقدم بطلب وفق استمارة مُعدّة لهذه الغاية، تتضمن معايير محددة، منها: الكفاءة، النزاهة، المستوى الثقافي، السنّ، والمسؤولية داخل الحزب، والتي تشمل عنصر النضال داخل الحزب والاستمرارية، وهذا عنصر مهم في حزب الاستقلال.

يجري تنقيط كل معيار على حدة، كأساس لمنح الحزب موافقته على المرشح. ويخضع الترشح للائحة الوطنية كذلك للمسطرة ذاتها، لكن المجلس الوطني هو الذي يحسم عن طريق الانتخاب ترتيب أعضاء اللجنة الوطنية.

وللمجلس الإقليمي للحزب دور في اختيار المرشحين في الدائرة المحلية، ثم يتم رفع تقرير للجنة التنفيذية للحزب، وللأمين العام السلطة التقديرية حول المرشحين انطلاقاً من عدة معايير تختلف من منطقة إلى أخرى، فهناك مناطق تكون الأولوية فيها للنفوذ الجهوي والعائلي، وأخرى للمؤهل العلمي، إضافة إلى المسؤولية داخل الحزب. وعلى صعيد اللائحة الوطنية المخصصة للنساء والشباب، يتم اختيار المترشحين من 12 جهة تتوزع على مستوى البلاد، ثم يجري ترتيب أسماء المرشحين والمرشحات من جانب المجلس الوطني، بحيث يقوم العنصر النسائي بالمجلس الوطني في الحزب بترتيب النساء المرشحات على القائمة الوطنية، وكذلك يقوم القطاع الشبابي في المجلس بترتيب أسماء المرشحين الشباب[5].

## حزب العدالة والتنمية:

حزب العدالة والتنمية، هو من الأحزاب التي تُصنف ضمن أحزاب الإسلام السياسي. لقد خصص هذا الحزب القسم الخامس من نظامه الأساسي لطريقة اختيار مرشحيه للاستشارات الانتخابية بالمرور عبر ثلاث مراحل أو هيئات، هي: الأولى، هيئة الاقتراح؛ والثانية، هيئة الترشح؛ والثالثة، هيئة التزكية.

تتولى هيئة الاقتراح وضع لائحة موسعة للمقترحين للترشيح، تحيلها إلى هيئة الترشيح التي تتولى بدورها انتقاء وحصر لائحة المرشحين، ثم تتولى الأمانة العامة بعد المحطتين الأولى والثانية، تزكية المرشحين للانتخابات البرلمانية والمهنية المنظمة في أكثر من جهة، وكذلك الانتخابات الجماعية في المدن الكبرى (المجالس البلدية). لكن يمكن ملاحظة أن المسطرة التي يعتمدها الحزب في اختيار

(4) https://www.istiqlal.info/downloads/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84_t21002.html

(5) وفق مقابلة مع د. عادل تشيكيطو القيادي في حزب الاستقلال بتاريخ 5 تموز 2020.

مرشحيه، وإن كانت تبدو أنها نظرياً ديمقراطية وتعتمد تكافؤ الفرص، إلا أن البحث الميداني والمتابعة للسلوك السياسي للحزب وطريقة انتقاء مرشحيه، تشير إلى أن هنالك دوراً حاضراً بقوة لحركة "التوحيد والإصلاح"، الذراع الدعوية للحزب، لكنه غير واضح في هذه العملية.

وجدير بالذكر أن لدى الحزب لجنة تسمى اللجنة المركزية للانتخابات[6]، وهي واحدة من الأقسام واللجان المركزية التي تتبع للإدارة العامة للحزب، والتي تتبع بدورها للأمانة العامة للحزب. وتتولى اللجنة المركزية للانتخابات المهام التالية:

- تدبير مشاركة الحزب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التشريعية، والجماعية والمهنية، العامة والجزئية.
- الإشراف على إعداد البرامج الانتخابية المركزية الخاصة بالاستحقاقات التشريعية والجماعية.
- اقتراح مساطر اختيار مرشحي الحزب لمختلف الاستحقاقات الانتخابية والمذكرات والقرارات ذات الصلة.
- اقتراح أعضاء الإدارة المركزية للحملات الانتخابية لمصادقة الإدارة العامة عليها.
- اقتراح هياكل دائمة لتدبير الانتخابات، وتتبّع إجراءاتها.

### ب. حزب حركة النهضة/ تونس:

هو نموذج للأحزاب الجماهيرية التي تتجه لقواعدها في الميدان، وتقوم بعقد مؤتمرات محلية ووطنية قبيل تحديد مرشحيها للانتخابات، وبالتالي فهذا النوع من الأحزاب تمر عملية اختيار مرشحيه بمراحل عدة تبدأ بالقواعد الشعبية، وذلك على النحو التالي:

- بعد تقديم طلبات الترشح من جانب الراغبين بخوض الانتخابات، يقوم المكتب الجهوي بتشكيل لجنة لدراسة طلبات الترشح من حيث قانونيتها ومدى ملاءمتها لطبيعة المهمة التي يتم الترشح لها، حيث يتم إعداد قائمة الأسماء المحتمل مشاركتهم من هياكل الحزب المقيمين في الدائرة الانتخابية المعنية. وتضم القائمة المُعدة من المكتب الجهوي ضعف عدد المقاعد المُتنافس عليها على الأقل، وثلاثة أضعاف على الأكثر.
- تُعرض القائمة المُعدة من المكتب الجهوي على تصويت أعضاء الهياكل ليختاروا مرشحي الحزب في الانتخابات وترتيبهم، ويشارك في التصويت كل أعضاء هياكل الحزب المسجلين في الدائرة الانتخابية، والذين يضمون أعضاء مجلس الشورى الحاليين، الوزراء وأعضاء المجلس النيابي الحاليين، وأعضاء المجلس النيابي السابق، ممثلي الجهة المنتخبين في آخر مؤتمر عام للحزب، أعضاء مجلس الشورى الجهوي

(6) https://www.pjd.ma/epace-institutionnel/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-27

الحاليين، أعضاء المكاتب الجهوية، وأعضاء المكاتب المحلية الحاليين، رئيس وأعضاء هيئة النظام الجهوية، رئيس وأعضاء كتل الحزب الجهوية والمحلية بالجهة.

- هناك ضوابط يجب مراعاتها عند ترتيب القائمة، وهي ضوابط القانون الانتخابي، الثقل الديمغرافي للمحليات، والتركيبة السكانية، والثقل الانتخابي للحزب في المحليات، والتوازن بين مركز الدائرة والأطراف.
- يتولى المكتب التنفيذي المصادقة النهائية على القوائم، كما يتمتع بصلاحيات تغيير الترتيب، وله الحق استثنائياً في إضافة عضو للقائمة أو رئيس القائمة.

### ج. حزب التيار الديمقراطي/ تونس:

هو أحد أحزاب الأطر الحديثة التي تُجري انتخابات أولية تُعرض نتائجها على المكتب السياسي للمصادقة عليها على النحو التالي:

- يبدأ الحزب أولى خطواته لاختيار مرشحيه للانتخابات بعقد المجلس الوطني للحزب، وهو أعلى سلطة قرار في الحزب. يقوم المجلس بإقرار شروط الترشح وتحديد مواعيد المؤتمرات الجهوية الانتخابية للمرشحين، وكذلك انتخاب لجان الإشراف الجهوية على المؤتمرات من غير المترشحين.
- يُحدد الحزب شروطاً للترشح تتمثل بأقدمية العضوية لسنتين على الأقل، وأن يشغل الراغب بالترشح منصباً في الحزب على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وأن يكون جامعياً، ولم يتعرض لعقوبة تأديبية داخل الحزب.
- تُقدم الترشيحات من الراغبين بالترشح قبل أسبوع من المؤتمر الجهوي، ويُترك فترة قانونية للطعون. ويقوم المرشح بحملة دعائية بشكل فردي، ويُمنع من الاستعانة بمجموعة ضغط من داخل الحزب أو خارجه.
- في يوم المؤتمر الجهوي، تُجرى انتخابات يتولى فيها الناخبون المنخرطون والمسجلون بالقائمة الذين لا تقل مدة انخراطهم عن ستة أشهر، انتخاب رئيس القائمة في المرحلة الأولى، ثم يتم في المرحلة الثانية انتخاب المرشح الذي يشغل المرتبة الثانية في القائمة، ويكون إما ذكراً أو أنثى بحسب جنس الفائز بالمرتبة الأولى، فإذا كان الأول رجلاً ينسحب المرشحون الرجال من المنافسة على الترتيب الثاني في القائمة، وتبقى النساء المرشحات، التزاماً بمبدأ التناصف والتناوب اللذين ينص عليهما قانون الانتخاب. ثم يُرتب المرشحون حسب نتائج الانتخابات على قاعدتي التناصف والتناوب.
- في المرحلة الأخيرة، تُعرض القوائم المنبثقة عن المؤتمرات الجهوية في الدوائر الانتخابية على المكتب السياسي للحزب للمصادقة أو التعديل عليها بشكلٍ جزئي في حال ظهور مشكلة ما.
- وتجدر الإشارة إلى أن حزب التيار الديمقراطي يرفض الأخذ بمبدأ ترشيح شخصيات مستقلة على قوائمه الانتخابية، خلافاً لأحزاب أخرى.

# رابعاً: طرق وبدائل مقترحة للأحزاب الأردنية لاختيار مرشحيها للانتخابات

من خلال استعراض مجموعة من التجارب الحزبية الخاصة باختيار المرشحين للانتخابات، فإن أبرز البدائل التي يمكن للأحزاب الأردنية تطبيقها والاستفادة منها، ينبغي أن تراعي طبيعة النظام الانتخابي وتوزيع الدوائر الانتخابية.

## السند القانوني:

تتمثل طريقة الانتخاب الحالية بنظام القائمة النسبية المفتوحة، في ظل وجود 23 دائرة انتخابية، وأربع كوتات: واحدة للنساء لها 15 مقعداً، وثانية لدوائر البادية لها 9 مقاعد، وثالثة للمسيحيين لها 9 مقاعد، ورابعة للشركس والشيشان لها 3 مقاعد.

## محددات الترشيح:

إن المحدد الرئيس لعملية الترشح هو الترشح ضمن قائمة انتخابية، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أفراد، ولا يزيد على عدد المقاعد المخصصة للدائرة، إضافة إلى الترشح على مقعد الكوتا النسائية المخصص للمحافظة، والذي لا يُحتسب من عدد مقاعد الدائرة.

## الخطوات الأولية

في وقت مبكر من موعد الانتخابات، يتعين دعوة كل منظمات الحزب في المحافظات أو في الدوائر الانتخابية للاجتماع لدراسة عملية التحضير للانتخابات من جوانبها كافة، وبخاصة ما يلي:

- تدرس كل منظمة واقع حال الدائرة الانتخابية[7] الواقعة ضمن مسؤوليتها، من حيث: عدد المقاعد المخصصة لها بما في ذلك الكوتا النسائية، نفوذ الأحزاب السياسية الأخرى، فرص النواب الحاليين في الفوز مجدداً، الحراك العشائري الانتخابي.

(7) يوجد أحياناً عدة دوائر ضمن مسؤولية منظمة حزبية، كما في حالة المحافظات الثلاث الكبرى؛ العاصمة وإربد والزرقاء، أو بسبب ضعف تواجد الحزب في بعض الأقاليم، فيمكن أن تكون منظمة الحزب مسؤولة عن محافظتين أو أكثر، ويستتبع ذلك أن تكون الدوائر الانتخابية لهذه المحافظات ضمن مسؤولية المنظمة الحزبية. وفي هذه الحالة ينطبق على الدوائر الانتخابية ما ينطبق على الدائرة الانتخابية الواحدة.

■ تدرس المنظمة في النقطة الثانية على جدول الأعمال موضوع الترشح، من ناحيتين:

- الناحية الأولى تتعلق بترشح أعضاء الحزب للانتخابات، فيتقدم من يرغب بترشيح نفسه للانتخابات، بكلمة مكتوبة يشرح فيها بما لا يتجاوز 300 كلمة رغبته في الترشح، وانطباق الشروط القانونية، والمعايير المعتمدة من الحزب عليه، وعناصر القوة التي يتمتع بها، ثم يُجرى التصويت على هذه الترشيحات. ويصوت كل عضو حزبي بشكل سري على كل واحد من المترشحين، ليقول هل يؤيد ترشيحه أم لا.

- الناحية الثانية تتعلق برأي المنظمة في موضوع ائتلاف الحزب مع أحزاب أخرى صديقة، من حيث مدى فائدته، وفرص نجاحه.

تعد المنظمة الحزبية تقريراً تفصيلياً بنتائج هذا الاجتماع تزود به القيادة التنفيذية (المكتب السياسي أو ما يعادله)، يتضمن ما يلي:

| 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|
| **تحليل الوضع الحزبي والانتخابي في الدائرة.** | **أسماء أعضاء الحزب الراغبين في الترشح، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل واحد منهم، ومدى انطباق الشروط القانونية والمعايير المعتمدة من الحزب عليهم، وعناصر القوة التي ذكر كل واحد أنه يتمتع بها.** | **فرص الائتلاف مع الأحزاب الصديقة.** |

يعد المكتب السياسي على خلفية تقارير المنظمات الحزبية حول الانتخابات، تقريراً شاملاً حول الانتخابات ليقدمه إلى أعلى سلطة حزبية في الفترة بين مؤتمرين (اللجنة المركزية أو ما يعادله). ويشتمل هذا التقرير على تحليل الوضع الحزبي والانتخابي في المملكة، وفرص الائتلاف مع الأحزاب الصديقة. كما يتضمن قسماً خاصاً بالمرشحين بعد أن يكون المكتب السياسي قد شكل لجنة موسعة لدراسة الترشيحات بما في ذلك من بين أعضاء اللجنة المركزية (أو ما يعادلها)، والهيئات المتخصصة، وتقييمها بعد التأكد من دقة المعلومات التي قدّمها المترشحون.

وبعد دراسة هذه التقرير، يتعين على اللجنة المركزية أن تقرر ما يلي:

- ما هي الدوائر الانتخابية التي سيخوض الحزب فيها الانتخابات.
- من هم الأعضاء الذين يتم اعتماد ترشيحهم في الدوائر المختارة، ضمن قوائم خاصة بالحزب، أو بالائتلاف مع أحزاب صديقة، بحيث تقدم لوحة شاملة للترشيحات لعرضها على الحزب للتصويت عليها وفق أحد بديلين، على أنه يفضل أن يزيد عدد المترشحين على عدد المقاعد المقررة للدائرة الانتخابية لضمان وجود حد أدنى من التنافس:

## البديل الأول لاختيار مرشحي الحزب:

أنْ تصوت كل واحدة من منظمات الحزب على قائمة المرشحين المعتمدة من اللجنة المركزية في الدائرة أو الدوائر الانتخابية التي هي مسؤولة عنها.

**مزايا هذه الطريقة:**

المنظمة الحزبية في الدائرة الانتخابية هي القوة الرئيسة التي يتعين أن تعمل لإنجاح مرشحي الحزب فيها، وبالتالي تكون هي قد اختارت من ترى أنهم أهل للترشح، فتعمل بقناعة أكبر وبطاقة أعلى على إنجاحهم.

**عيوب هذه الطريقة:**

في نهاية المطاف، فإن المرشح من أي دائرة أو منظمة كانت هو مرشح عن الحزب، وبالتالي يجب أن يعكس قرار أغلبية الحزب، وليس فقط إحدى منظماته. وإلى جانب ذلك، تبقى هناك خشية من أن يعكس الأعضاء في قرارهم ميولهم الشخصية أكثر من قرارهم الحزبي العقلاني، ما قد يفرز مرشحين قد لا يكونوا هم الأكفأ.

## البديل الثاني لاختيار مرشحي الحزب

أنْ يصوت كل عضو حزبي على جميع المرشحين في قوائم الحزب بغض النظر عن الدائرة الانتخابية التي يقطن فيها أو ينتخب فيها.

**مزايا هذه الطريقة:**

تُشرك هذه الطريقة جميع أعضاء الحزب في اختيار المرشحين، وهذا إجراء ديمقراطي بامتياز يعزز قناعة أعضاء الحزب بالمرشحين، كما يعزز ثقة الأعضاء على اختلاف مواقعهم ومسؤولياتهم الحزبية بحزبهم، لأنه يشعرهم أنهم شركاء في هذا القرار المهم.

**عيوب هذه الطريقة:**

بما أن أعضاء الحزب لا يعرفون بعضهم جميعاً بالضرورة وبخاصة إذا كان الحزب كبيراً، فيضطر جزء منهم، وبخاصة الأعضاء الجدد الاستئناس برأي الأعضاء القدامى في الحزب الذين سيتركون في هذه الحالة بصمتهم الشخصية في عملية الاختيار.

# الخُلاصات:

من خلال ما سبق هناك مجموعة من الخُلاصات المرتبطة بمسألة اختيار الأحزاب السياسية لمرشحيها تتلخص بما يلي:

1. تشكل طرق اختيار الأحزاب لمرشحيها في الانتخابات عاملاً في الحكم على الأحزاب السياسية من حيث مستوى ديمقراطيتها على المستوى الداخلي، ودرجة حضورها وتأثيرها في أوساط جمهور الناخبين، إضافة لاختبار تماسك الأحزاب ووحدتها عند اتخاذ القرار.

2. تساهم الطرق الديمقراطية في اختيار المرشحين في الأحزاب السياسية في دعم الحملات الانتخابية للمرشحين، فحضور هوية وبرنامج الحزب في الحملة الانتخابية، وحضور المرشح بطريقة ديمقراطية ليمثل الحزب، يُعزز من مصادر التمويل لحملات المرشحين، ويساهم في نشر برنامج الحزب لدى جمهور الناخبين.

3. تلعب الهوية الفكرية والسياسية للحزب ومنطلقاته دوراً في تحديد آلية ومعايير الحزب في اختيار مرشحيه.

4. للنظام الانتخابي من حيث عدد الدوائر وترتيب أعضاء القائمة وشكلها إن كانت مفتوحة أو مغلقة، تأثير في حضور الأحزاب السياسية وفاعليتها وآليات اختيارها للمرشحين في الانتخابات.

5. تمويل الحملات الانتخابية والقدرة المالية للأحزاب، يعدّان عقبة أمام ديمقراطية الاختيار للمرشحين من جانب الأحزاب السياسية، حيث يلعب رأس المال دوراً في تحديد فرص الفوز للمرشحين.

# التوصيات الموجهة للحكومة الأردنية ومجلس الأمة والأحزاب السياسية

تنطلق التوصيات من حقيقة أن المشاركة في الانتخابات هي من أهم الأعمال التي يقوم بها الحزب، إن لم تكن أكثرها أهمية، فالنتائج التي يحققها الحزب في الانتخابات، هي ثمرة كل أنشطة الحزب الأخرى على مدار السنوات السابقة من عمر المجلس النيابي أو المجلس البلدي أو مجلس المحافظة. وبالتالي يتعين أن يلتزم الحزب ومرشحوه بالشروط القانونية للترشح بدايةً، وأن تتسم الطريقة التي يختارها للبت بأسماء مرشحيه للانتخابات بالديمقراطية والشفافية والعدالة، ومن أجل ذلك نوصي بما يلي:

## على الصعيد التشريعي:

1. تعديل نظام الانتخاب، بحيث يتم تخصيص نصف مقاعد المجلس النيابي وفق القائمة النسبية الوطنية على مستوى المملكة لإعطاء الحزب فرصة أن يحصل على أصوات جميع أعضائه وأنصاره على امتداد المملكة، وهذا يُحسن فرص الأحزاب مقارنة بالترشيحات التي تستند إلى الانتماءات الأولية العشائرية والجهوية.

2. تطوير قانون الأحزاب ونظام تمويل الأحزاب ليساهم في دعم الحملات الانتخابية، وربط حصة أكبر من التمويل الرسمي للأحزاب بتمثيل النساء والشباب في الحزب، وبالمشاركة الانتخابية ونتائجها، وتضمين هذه التشريعات معايير وضوابط تضمن تحقيق الديمقراطية في اختيار مرشحي الأحزاب.

## على صعيد الأحزاب السياسية:

1. أن يُعد الحزب ملحقاً انتخابياً بالنظام الأساسي يُخصص لكيفية اختيار الحزب مرشحيه للانتخابات النيابية والبلدية واللامركزية، على أن يتضمن كل التفاصيل الضرورية التي تجعل من عملية الاختيار ديمقراطية وشفافة وعادلة.

2. أن يُعيد الحزب النظر بمضمون الملحق الانتخابي إذا ما تغيرت قوانين الانتخاب وأنظمة توزيع المقاعد الانتخابية، وتَبينَ أنه سيكون لهذا التغير انعكاس على طريقة اختيار الحزب مرشحيه. فمثلاً، إذا تم تخصيص نسبة من مقاعد مجلس النواب ليتم التنافس حولها بحسب نظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى المملكة، فإن هذا يجب أن يترتب عليه تعديل طريقة الاختيار.

3. يُحدد الحزب جملة من المعايير الأساسية التي يجب أن تتوافر في عضو الحزب المرشح للانتخابات، والنص عليها في النظام الأساسي أو في الملحق الانتخابي، ومن المفيد أن تتكون هذه المعايير من المكوّنات التالية: مكوّن يتعلق بالسلوك والأداء الحزبي والقدرة على تمثيل الحزب والدفاع عن برنامجه، مكوّن يتعلق بالمؤهل العلمي والخبرات الشخصية، مكوّن يتعلق بالعضوية في النقابات المهنية والعمالية ذات الصلة، وفي مؤسسات المجتمع المدني، وأخيراً مكوّن ينص على وجوب تحلي العضو بالاستقامة الأخلاقية، وبالدفاع عن المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى وإن افترض الحزب أن كل عضو حزبي يجب أن يتحلى بهذه المبادئ.

4. يعلن الحزب أنه يشجع النساء والشباب من أعضائه على الترشح للانتخابات العامة، وأنه سيعمل لتمكين هاتين الفئتين لتقوية فرصهما في الترشح عن الحزب والفوز في الانتخابات. ويمكن أن ينص الحزب على أنه يلتزم بأن لا يقل عدد المرشحين للانتخابات العامة من العضوات الحزبيات، ومن الشباب ما دون سن الأربعين بنصف عدد مرشحيه.

5. يُعطي الحزب الأولوية في إقامة منظماته القاعدية على أساس الدائرة الانتخابية سواء كانت محافظة أو دائرة فرعية، وتشجيع منظمات الحزب في هذه الدوائر على جعل العمل البرلماني بنداً ثابتاً على جدول أعمالها من حيث متابعة أداء نواب الدائرة، والسعي للتأثير عليهم، وجعل التقييم لأدائهم محور نقاش مع الجمهور الذي يقطن في الدائرة المعنية لمراكمة الخبرة في هذا المجال، وجعل الحوار والتفاعل مع الناخبين في الدائرة مدخلاً لاستقطاب أعضاء جدد من بين صفوفهم.

6. بناء وتطوير قدرات الأحزاب السياسية في مجالات تمويل وإدارة الحملات الانتخابية، حتى لا يكون التمويل عقبة أمام مشاركة الحزب بأعداد مناسبة من المترشحين، ولتحسين فرصه بالفوز بمقاعد نيابية تعكس نفوذه في أوساط الناخبين.

7. تطوير وتعزيز ثقافة المشاركة الانتخابية للشباب والنساء، وحفزهم على الترشح للانتخابات العامة، فالمنافسة والإقبال على الترشح يساهما في تعزيز استخدام الآليات الديمقراطية لاختيار المرشحين.

8. الاطلاع على التجارب الإقليمية والدولية في مجالات العمل الحزبي والانتخابي للتعرف على آليات ونماذج جديدة في إعداد قوائم المرشحين وبناء وإدارة الحملات الانتخابية وتمويلها.

9. تشجيع الأحزاب السياسية للتوجه نحو الائتلافات والتحالفات مع الأحزاب الأخرى لتعزيز ثقافة العمل الحزبي والاستفادة من مصادر التمويل التي تُقدم للائتلافات الحزبية المشاركة في الانتخابات.

# المراجع:


- وقائع ورشة عمل نظمها مركز القدس للدراسات السياسية بعنوان "طرق الاختيار الديمقراطي لمرشحي الحزب في الانتخابات العامة"، 25 تموز 2020.
- مقابلة مع د. طالب عوض الخبير الدولي في الأنظمة الانتخابية، بتاريخ 24 حزيران 2020.
- مقابلة مع الدكتور عادل تشيكيطو القيادي في حزب الاستقلال المغربي، 5 تموز 2020.
- مقابلات أجريت في شهر تموز 2020 مع السيدات والسادة: النائب د. موسى الوحش، القيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي؛ د. صالح ارشيدات، الأمين العام لحزب التيار الوطني؛ فرج اطميزة، الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، عبلة أبو علبة، الأمينة الأولى لحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، د. عبد الفتاح الكيلاني الأمين العام لحزب الحياة الأردني؛ عبد المهدي العكايلة، أمين سر حزب المؤتمر الوطني (زمزم).
- الموقع الإلكتروني لشبكة المعرفة الانتخابية: http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcb/pcb02/pcb02a/default
- الموقع الإلكتروني لشبكة بي بي سي عربية: https://www.bbc.com/arabic/world-51347783
- انتخابات تمهيدية أم لجنة منظمة – من أفضل؟
https://citizenship.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=482f10b2-8075-4763-9f42-a13af7219f8b&lang=ARB
- الموقع الإلكتروني تايم أوف إسرائيل: https://2u.pw/bM06U
https://2u.pw/F0YnH
- موقع الحياة الجديدة: http://www.alhayat-j.com/arch_page.php?nid=13430
- موقع صحيفة دنيا الوطن:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2005/11/30/31543.html
- الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق.
- https://2u.pw/9Qqsd
- موقع: Bundeszentrale für politische Bildung
- https://www.bpb.de/politik/wahlen/bundestagswahlen/62551/kandidatenaufstellung
- Federal Elections Act https://www.bundeswahlleiter.de/en/dam/jcr/4ff317c1-041f-4ba7-bbbf-1e5dc45097b3/bundeswahlgesetz_engl.pdf
- النظام الأساسي لحزب حركة النهضة: http://www.ennahdha.tn/
- النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية المغربي.

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

**Konrad Adenauer Stiftung**
**Jordan Office**

.Isma'eel Haqqi Abdoh St ,23
P.O. Box: 831025
Amman 11183 – Jordan
+962 6 59 29 777
www.kas.de/jordan

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

**Al-Quds Center for**
**Political Studies**

7 Haifa St., Jabal Al-Hussein
P.O.Box: 213566
Amman 11121- Jordan
+962 6 56 33 080
www.alqudscenter.org